

دور جامعة الدول العربية للتحضير لأجندة التنمية بعد ٢٠١٥

مقدمة:

يحظى موضوع التحضير لأجندة التنمية العربية في إطار الحوار العالمي للتنمية ما بعد ٢٠١٥ بأولوية متقدمة في إطار العمل العربي المشترك من خلال المجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات العلاقة وفي مقدمتها مجالس وزراء الشؤون الاجتماعية، الصحة، البيئة، والاسكان، والمياه، والشباب والرياضة العرب، والتي تعمل بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة، وبالتعاون مع الشركاء من منظمات الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجموعة آلية التنسيق الإقليمي (RCM)، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG)، ووفقاً للأنظمة المتبعة في منظومة جامعة الدول العربية، فتعمل المجالس والمنظمات المشار إليها أعلاه بالتنسيق والتعاون أيضاً مع منظمات المجتمع المدني العربي، ثم ترفع ما تتوصل إليه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والذي بدوره يبحث الموضوع من خلال لجانه المتخصصة (اللجنة الاجتماعية واللجنة الاقتصادية) ويرفع بشأنه قرار إلى القمة العربية.

أولاً: لمحة سريعة حول الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية: من واقع التقرير العربي للأهداف التنموية للألفية "مواجهة التحديات ونظرة لما بعد ٢٠١٥":

- اقترب موعد تنفيذ الالتزام العالمي للأهداف التنموية للألفية عام ٢٠١٥، وقد خطط البلدان العربية خطوات هامة من تحقيق تقدم ولاسيما في تعميم التعليم وتحسنت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والإمام بالقراءة والكتابة بفعل ارتفاع حصة الاستثمار في التعليم خلال العقد الأخير، ورغم الإنجازات التي تحققت في مجالات الرعاية الصحية، إلا أن هناك إنجازات بطيئة في اتجاه خفض معدل وفيات الأطفال الرضع وتحسين صحة الأمهات، ولا تزال الدول الأقل نمواً تعاني من نقص في هذه الخدمات، ويتضح وجود فوارق واضحة بين مختلف فئات المجتمع إذ يحظى الخمس الأكثر ثراءً على الخدمات الصحية بينما يعاني الخمس الأشد فقراً في مناطق الريف من نقص في هذه الخدمات.

- لا تزال الفجوة عميقة بين الحضر والريف للحصول على مياه آمنة وعلى خدمات محصنة للصرف بمكان الإقامة، وكان تدمير البنية التحتية بفعل النزاعات سبباً رئيسياً في إعاقة تحقيق التنفيذ

الكامل للهدف السابع، وتتفاقم أزمة الحصول على مياه من مصادر محسنة وعلى خدمات الصرف الصحي بسبب تزايد المناطق الحضرية المهمشة وخاصة في الدول الأقل نمواً.

- إن الأحداث التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة وما زالت، أثرت بشكل مباشر على الإنجازات والمكتسبات التي حققتها بعض الدول العربية ولاسيما الدول الأقل نمواً والدول التي تمر بنزاعات وصراعات والتي أصبحت تشهد معدلات منخفضة في الإنجاز نحو خفض الفقر والبطالة وإيجاد العمل اللائق.

ثانياً: الإعداد لأجندة التنمية العربية ما بعد ٢٠١٥:

- كان لابد من إلقاء تلك النظرة السريعة على وضع تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية قبل الشروع في الحديث عن أجندة التنمية العربية ما بعد ٢٠١٥، فإن ممارسة جامعة الدول العربية وأجهزتها المتخصصة التي سبق ذكرها توصلت إلى بعض النقاط الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار كأسس يبنى عليها أهداف التنمية العربية ما بعد ٢٠١٥، وقامت منظومة جامعة الدول العربية بخطوات هامة نوجزها فيما يلي:

- المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية "توصيات التحرك العربي المطلوب لعام ٢٠١٥ وما بعد (القاهرة ٢-٣ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢):

- نظم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بوصفه المجلس المعني بالتنسيق بشأن تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بناءً على قرار القمة العربية في الخرطوم التي اعتمدت الإعلان العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية "توصيات التحرك العربي المطلوب لعام ٢٠١٥ وما بعد"، وشارك في هذا المؤتمر الهام بالإضافة إلى وزراء الشؤون الاجتماعية رؤساء وممثلي المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات العلاقة وهي البيئة والصحة والشباب والرياضة العرب والإسكان والمياه، بالإضافة إلى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة ذات العلاقة، وصر عن هذا المؤتمر توصيات هامة، التي طالبت في جزءٍ منها بمواصلة الجهود لتنفيذ أهداف الألفية التي لم تحقق بالكامل، من خلال العمل على إيجاد آلية فاعلة للتعاون بين أجهزة الجامعة لدمج الجهود التنموية الموجهة لكافة قطاعات المجتمع في تكامل وتنسيق مشترك، كما أكد المؤتمر على أهمية تفعيل الآليات العربية القائمة في مجال توفير الإحصاءات التنموية وربطها بالأجهزة الوطنية توطئة لتأسيس قواعد بيانات متينة ورصينة ومتسقة حسب المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الصدد.

- فيما يتعلق بخفض الفقر والبطالة، أكد المؤتمر مجدداً على ضرورة تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية الأولى (الكويت: ١٩ - ٢٠ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩)، وخاصة القرار رقم (١١) بشأن البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتفعيل هذا القرار من خلال إنشاء آلية لمساعدة الدول على تحقيق الغاية الثالثة من الهدف الأول الخاصة بمكافحة الجوع، ولاسيما التدخل السريع لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمات الطارئة على الأمن الغذائي.

- كما أوصى المؤتمر بتفعيل دور المجتمع المدني من خلال مراجعة التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني بما يمكن من بناء شراكات قوية مع الأطراف الحكومية والقطاع الخاص تستند على توافق في الأهداف وتوزيع المسؤوليات والمساءلة والمحاسبة، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، والاستفادة من التجارب الرائدة في الدول الأعضاء في كل هذه المجالات.

- استكمالاً للتوجهات نحو التحرك العربي المطلوب ما بعد ٢٠١٥، وأخذاً في الاعتبار التوصيات المشار إليها أعلاه، واستعداداً للمساهمة الفعالة فيما يتعلق بالمناقشات الدولية التي ستدور حول عملية التنمية، وضرورة تطوير رؤية عربية، أوصى المؤتمر بما يلي:
أولاً: التزام الدول بتضمين الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها في أطرها ووثائقها التخطيطية، للأخذ بعين الاعتبار تحديد الأولويات التنموية لكل الأهداف المعنية في كل منطقة من مناطق البلد الواحد، وذلك للتصدي للتفاوت بين المناطق في مختلف البلدان العربية.

ثانياً: صياغة مؤشرات مؤسسية تلقى قبولاً عاماً، والتوسع بالاهتمام بكافة المؤشرات ذات العلاقة بالأهداف التنموية وبما في ذلك القضايا الخاصة ببطالة الشباب وخلق فرص العمل اللائق كهدفين محوريين من الأهداف التنموية التي سيتم الاتفاق عليها.

ثالثاً: إعادة صياغة غايات الأهداف التنموية لتأخذ في الاعتبار جودة الخدمات العامة المقدمة للشعوب العربية في كل المجالات وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم والحد من البطالة وزيادة التشغيل.

رابعاً: وفي إطار توسيع مفهوم التنمية وتطوير المؤشرات الملائمة لقياس الإنجازات التي يمكن أن تتحقق، يوصي بتشجيع المبادرات البحثية الرامية إلى إعادة النظر في

قياس الأهداف التنموية بما في ذلك الغايات المتعلقة بقياس الفقر المادي منه والبشري، بما يمكن من المساهمة الفعالة في المناقشات الدولية من منظور عربي. **خامساً:** الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تنظيم ورشة عمل فنية لبلورة رؤية عربية حول التوجهات المستقبلية المذكورة أعلاه أو غيرها من التوجهات، لتمكين الدول العربية من المشاركة الفعالة في المحافل الدولية المعنية بقضايا التنمية ما بعد ٢٠١٥.

• **القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير / كانون ثان ٢٠١٣):**

- بحث الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية التنموية، نتائج وتوصيات المؤتمر العربي المشار إليه، وتم رفع توصيات المؤتمر إلى القمة العربية التنموية في دورتها الثالثة في الرياض ٢٠١٣، التي أصدرت القرار الذي نص على:

١- اعتماد توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (القاهرة: ٢-٣/١٢/٢٠١٢)، التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالصيغة المرفقة.

٢- تكليف الأمانة العامة برفع توصيات المؤتمر العربي إلى المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٣ لتمثل الموقف العربي بشأن تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والرؤية العربية لما بعد عام ٢٠١٥، وأخذها في الاعتبار في الحوار العالمي المنتظر حول التنمية المستدامة.

٣- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والمجالس والمنظمات العربية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة وكافة الشركاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر.

- في إطار تنفيذ قرار القمة المشار إليه أعلاه، تم موافاة الأمم المتحدة بقرار القمة وتوصيات المؤتمر لتعبر عن التوجهات العربية المقررة من قبل القمة في إطار أجندة التنمية ما بعد ٢٠١٥، كما ألفت جامعة الدول العربية كلمة أمام المؤتمر العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٦ سبتمبر / أيلول ٢٠١٣ في نيويورك،

والتي تضمنت التأكيد على ضرورة الأخذ في الاعتبار توجهات المنطقة العربية في هذا الشأن.

- في ذات الإطار وجه السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية خطاباً إلى جلالة الملكة رانيا العبد الله بوصفها عضو اللجنة رفيعة المستوى التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة لوضع تصورات والأوليات العالمية للتنمية ما بعد ٢٠١٥، وطلب الأمين العام في خطابه من جلالته أخذ توصيات المؤتمر الذي أقرته القمة العربية للتنمية الثالثة في الاعتبار في ضمن تقرير الأمين العام في هذا الشأن، وبالفعل قد تم ذلك.

• مواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لبلورة أهداف التنمية للمنطقة العربية بعد

٢٠١٥:

- جاء التقرير العربي للأهداف التنموية للألفية الذي أعدته جامعة الدول العربية بالتعاون مجموعة الأمم المتحدة أعضاء آلية التنسيق الإقليمي (RCM) وكذلك أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG)، ليأخذ في الاعتبار أيضاً توجهات القمة العربية للتنمية في الجزء الخاص المعنون بـ "اتجاهات السياسة العامة لخطة التنمية الإقليمية لما بعد ٢٠١٥"، من خلال التأكيد على السعي الجاد لبلورة التوجهات العامة التي أرسلتها القمة العربية للتنمية، لافتاً النظر إلى أن الواقع الذي شهدته عدد من البلدان العربية التي شهدت أحداث سياسية مضطربة يشير إلى أنه في السابق كانت تقود مسيرة التقدم العربي في الأهداف التنموية للألفية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول قضية الحكم وعدم المساواة، التي لم تكن موضع اهتمام حين تم وضع الأهداف التنموية للألفية، كما أكد التقرير في ذات الوقت على أن هذه التحولات السياسية وضعت بريق أمل لمستقبل أفضل لتلك الدول ولشعوبها والذي يستوجب العمل الجاد للأخذ في الاعتبار المتطلبات المشروعة لهذه الشعوب وخاصة بالنسبة للشباب والمرأة في إطار أجندة التنمية ما بعد ٢٠١٥، وأكد التقرير على أن خطة ما بعد ٢٠١٥، يجب أن تشهد اتفاق على رصد مقومات الحكم وحقوق الإنسان، كما طالب بسياسات اقتصادية واجتماعية لتنمية تحسن نوعية الحياة من خلال إيلاء الاهتمام للتنوع الاقتصادي الذي سيكون الأساس لتعزيز النمو مع التركيز على العدالة في توزيع فوائده وإعادة توزيعها، وأن على البلدان العربية أن تعيد النظر في سياسات الاقتصاد الكلي على هذا الأساس.

- وأكد التقرير على أهمية دعم القطاعات الصناعية التحويلية وصادرات السلع غير النفطية، كما أكد على ضرورة وضع سياسة صناعية تضمن نمو الصناعات في اتجاه يساهم في تحويل الاقتصادات بما يخلق فرص العمل مع استكمال هذه السياسات بإصلاحات في السياسات المكتسبة من التجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتدريب الموارد البشرية وتطوير المهارات والتنمية، مع الأخذ في الاعتبار تعزيز المؤسسات العامة المسؤولة عن التخطيط لتنفيذ سياسات التنمية.

- أشار التقرير إلى أهمية دمج الشواغل البيئية في الخطط التنموية انطلاقاً من فكرة الاستدامة التي تحظى بكثير من الأهمية خاصة بعد ما انتهى إليه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة ريو ٢٠+ إلى اتفاق حول علاقة الترابط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة، وجميعها قضايا أساسية في مفهوم التنمية المستدامة.

- أكد التقرير أيضاً على ضرورة إيجاد شراكات إقليمية جديدة لتمويل التنمية وأهمية المساعدات الإنمائية الرسمية العربية وضرورة تنسيقها بمزيد من الكفاءة وإخضاعها للرصد الدقيق، ويأتي رصد نوعية الخدمات وليس فقط مستوى التنمية أحد أهم التوجهات الرئيسية في تحقيق نقلة في قياس التنمية فيجب أن تكون نوعية الخدمات التي تسهم في التنمية جزءاً ثابتاً من خطة ما بعد ٢٠١٥، وتم اقتراح التركيز على نتائج التعليم والخدمات الصحية كأحد الاتجاهات التي يجب الاهتمام بها، وأن تخضع إلى مؤشرات قياس تركز على النوعية.

• التحرك المطلوب حتى سبتمبر ٢٠١٥:

- قبل عام ٢٠١٥ توجد محطة رئيسية يستوجب العمل عليها لبلورة أهداف التنمية العالمية ما بعد ٢٠١٥، فيأتي الاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة محطة هامة يجب التحضير الجيد لها، وانطلاقاً من هذا يواصل القطاع الاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة ذات العلاقة لبلورة التوجهات التي أقرتها القمة العربية التنموية للتنمية ما بعد ٢٠١٥ في أهداف وغايات محددة، ويُعد المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية المستدامة وما سيصدر عنه من نتائج، من المنتظر أن تمثل خطوة هامة في طريق بلورة تلك الأهداف

العربية مع التأكيد على أهمية دمج وتنسيق كافة الجهود التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والمجالس الوزارية العربية المتخصصة، فتعدُّ مشاركة الأمانة العامة القطاع الاجتماعي مع القطاع الاقتصادي في الأمانة العامة في الاجتماعات التحضيرية التي نظمتها الإسكوا لتحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة خطوة هامة أيضاً.

- من جانب آخر ينظم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب مؤتمر حول "الأوليات الاجتماعية في المنطقة العربية لأهداف التنمية بعد عام ٢٠١٥" يومي ١٠ و ١١ مايو / أيار ٢٠١٤ في عمان / الأردن، وذلك في إطار تنفيذ قرار القمة العربية التنموية في دورتها الثالثة المشار إليها، وسوف يأخذ المؤتمر في الاعتبار مخرجات المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، كما سيعقد اجتماع تنسيقي مع منظمات الأمم المتحدة المعنية يوم ٥ مايو / أيار ٢٠١٤ في عمان للتحضير لهذا المؤتمر الهام الذي من المنتظر أن يشارك فيه بالإضافة إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رؤساء وممثلي المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات العلاقة وهي البيئة الصحة والشباب والرياضة العرب والإسكان والمياه، بالإضافة إلى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة ذات العلاقة، ومن المنتظر أيضاً أن تعرض نتائج هذا المؤتمر إلى المؤتمر رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر / أيلول ٢٠١٤، كما سيتم رفع توصياته بعد إقرارها من الأجهزة المعنية في منظومة جامعة الدول العربية إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (تونس: يناير / كانون ثان ٢٠١٥).